

Distr.: General
24 April 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من المعهد الإنساني للتعاون مع البلدان النامية، وهو منظمة غير
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



البيان

يتيح موضوع الاستعراض الوزاري السنوي فرصة فريدة من نوعها للتأكيد على أهمية توفير العمل اللائق للمرأة وتمكينها اقتصاديا لتعزيز القدرات الإنتاجية وفرص العمل بهدف القضاء على الفقر.

ولن يتسنى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والعدل ما لم يتم الاعتراف اعترافا كاملا بأهمية تمكين المرأة اقتصاديا.

وقد اجتذبت عولة اقتصاداتنا ملايين النساء إلى العمالة في بلدان الجنوب؛ ذلك أن المرأة أصبحت تعمل، في المزارع والمصانع حيث تقوم، بتصنيع المنتجات الموجهة إلى أسواقنا. ويُضطر عدد متزايد من النساء في جميع أنحاء العالم إلى ممارسة عمل من القطاع غير الرسمي.

وتمثل المرأة أيضا جزءا هاما من القوة العاملة الزراعية، بل إن القطاع الزراعي (وسلاسل الأنشطة الزراعية المؤلفة للقيمة)، يكتسي بالنسبة للمرأة نفس القدر من الأهمية باعتباره مصدرا للعمالة. فسلاسل الأنشطة التجارية المؤلفة للقيمة بالنسبة للمنتجات العالية القيمة من قبيل الفاكهة والخضروات الطازجة والزهور النضرة، تنمو نموا سريعا لإمداد المتاجر الكبرى الحضرية وأسواق التصدير. وتبين الدراسات التي أجراها مؤخرا كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي أن ثلاثة أرباع جميع المزارعين نساء. فالمرأة تؤدي دورا فعّالا كتاجرة ومنتجة للأغذية وعاملة ومباشرة للأعمال الحرة.

وتمثل العوامل الرئيسية التي تقيد إنتاجية المرأة وتمكينها اقتصاديا في ما يلي:

(أ) ضعف تنفيذ برنامج توفير العمل اللائق: كفالة الدخل العادل، واتخاذ التدابير اللازمة في مجالي الصحة والسلامة، ووضع السياسات المتعلقة بالتحرش الجنسي، وحماية الأمومة، والمشاركة، والتمثيل؛

(ب) محدودية فرص الحصول على التعليم/التدريب (بسبب ازدواجية عبء العمل والدور الإنجابي)، ومحدودية فرص الوصول إلى المنتجات المالية (هيمنة الرجل على الأوساط المالية)؛

(ج) الافتقار إلى السلطة؛ إذ تملك المرأة سيطرة تكاد لا تُذكر على دخل الأسرة المعيشية وأصولها وأراضيها، أو لا تملكها بتاتا.

(د) وإن تحسين تنفيذ حقوق العمل للمرأة وتعزيز تمكينها اقتصاديا لن يعود بالفائدة على نوعية المنتج والإنتاجية فحسب، بل أيضا على حياة الأسرة كلها وبقيّة المجتمع، ومن ثم يساهم في هيئة مجتمع صحي وزيادة إنتاجيته.

والمرأة التي تحصل على دخل هي تحديدا بمثابة محفز قوي للتنمية لأنها كثيرا ما تستثمر دخلها بقدر أكبر في مجالات الصحة والتعليم وتحقيق رفاه أسرتها، وذلك مقارنة بالرجل.

وبالإشارة إلى تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١٢: المساواة بين الجنسين والتنمية، فإن "الحنكة الاقتصادية" تقضي بالاستثمار في المرأة حيث إن:

- (أ) زيادة المساواة بين الجنسين يعزز الإنتاجية؛
- (ب) المرأة تسهم في تحسين نتائج التنمية للجيل القادم؛
- (ج) تجعل المؤسسات أكثر تمثيلا لها.

ويتعين أن تشجع الحكومات القطاع الخاص على تكثيف مشاركته في تمكين المرأة اقتصاديا في البلدان النامية والأسواق الناشئة لأن ثمة صلة هامة بين تمكين المرأة اقتصاديا وتحسين أداء الشركات حيث إن:

- (أ) النساء اللائي يتحقق لهن التمكين الاقتصادي يصبحن زبائن محتملين. فكلما ازداد عددهن، اتسعت أسواق بيع السلع وتقديم الخدمات؛
- (ب) المرأة الماهرة تمثل مجمعا من المواهب واسعا ومتجدد النشاط بالنسبة للشركة؛
- (ج) الاستثمار في تحسين حياة المرأة في البلدان النامية يمكن أن يشكل وسيلة فعالة لتحسين سمعة الشركة وتعزيز قيمة علامتها التجارية.